



(هاني الشمري)

سعد البوص متوسلا الإعلاميين البرلمانيين والمصورين



عدد من الصحافيين البرلمانيين خلال اللقاء المفتوح في ديوان البوص

خلال لقاء مفتوح عقده مع المحررين البرلمانيين في ديوانه بمشرف أمس الأول البوص: الحكومة لديها توجه جاد لتنفيذ خطة التنمية

تعود إلى اللجان الدائمة أو الأصلية. وبسؤاله عن موضوع الخخصة وتطبيقه في كل القطاعات قال البوص: ان هناك مرفاق قابلة للخخصة مثل البريد ومشاريع الكهرباء والمياه الجديدة، وهذه خصصتها مطلوبية، أما التعليم أو الصحة فينبغي اعادتها تطويرها وبنائها، مشيراً إلى ان سبب تردّي القطاع الصحي انه حكومي، ففي العالم المتحضر الطبيب يأتي في كل عام بشهادة تأمين ويتم تقييمه في كل عام وفق التقييم يتم التأمين سواء بالزيادة أو النقصان، فبذلك ستكون عليه رقابة شديدة لكي يؤدي دوره المطلوب. وأيد البوص قيام نظام التأمين الصحي، فليدنا مشكلة الاطباء الكويتيين، وهذه يمكن معالجتها باي وسيلة من اجل رفع مستواهم. وأمل من الحكومة الاميركية ان تخلق سجن غوانتانامو وأن تهتم بقضية حقوق الإنسان، مؤكداً ان وجود ابنائنا في المعتقل دون محاكمة عار على جبين الولايات المتحدة وسببة في سياسة النظام الاميركي. وفي الختام، قال البوص ان الكويت على قلب رجل واحد.

أتمنى من وزير الداخلية تنفيذ توصيات المجلس لاستقرار البلد

نظام الصوت الواحد لا مجال لتغييره

أرفض التزاحم في لجان التحقيق فهناك اختصاصات ينبغي أن تعود إلى اللجان الأصلية

عدم التصادم مع الشباب الذين يقومون بالمظاهرات أو الاحتجاجات في المناطق السكنية لأنهم ابنائنا في البلد والممتلكات العامة وهذا حق من حقوقهم ان يعبروا عن رأيهم. وعن المطالب الشعبية مثل علاوة الأولاد والقرض الإسكاني، قال البوص انه في القريب العاجل ستظهر هذه الاولويات ومنها هذه المواضيع وان شاء الله سيتم بحثها بجديّة. وعن الحوار بين المعارضة والحكومة أيد البوص ذلك بشدة حتى تستقر الأمور، ونحن في الكويت لسنا حزائياً بل عائلة واحدة، والمعارضة ليست بالمعارضة الشديدة، بل ان هناك مجرد خلافات نتمنى انتهائها. وعن تعديل النظام الانتخابي قال البوص ان هناك اقتراحين، الاول إضافة مناطق جديدة، والآخر إعادة توزيع اعداد الناخبين.

مع اخواني النواب لأن هذا حق النائب. وعن مشاكل الدائرة الخامسة قال: ان التنمية يجب ان تشمل الكويت كلها، لافتاً إلى ان لديه برنامجاً شاملاً خاصاً بالدائرة الخامسة «وستصطب بعض الوزراء السي الدائرة للأطلاع على الأوضاع هناك». وعن أبرز التحديات التي تواجه المجلس الحالي والحكومة أيضاً قال البوص انها ليست تحديات ولكنها اجازات نريد تحقيقها منها القضية الامنية، متمنياً ان تنفذ توصيات المجلس التي خرجت من الجلسة السرية وكذلك تطوير الوضع الاقتصادي، الذي لن يستقر الا باستقرار الوضع الأمني، لافتاً إلى انه لا يمكن غض الطرف عن الأمور الأخرى كالصحة والتعليم والإسكان والمشاريع التي تخرج البلد من الركود والجمود. وبخصوص إهمال وزير الداخلية إلى شهر ابريل، قال انه يؤيد إهمال الوزير فرصة لأن الموضوع الأمني ليس خاصاً أو مقتصر على وزير الداخلية، بل ان هناك وزارات أخرى لها دور مثل وزارات التربية والإعلام والأوقاف ويجب ان تقوم بدورها. ودعا وزير الداخلية إلى



النائب سعد البوص متحدثاً إلى الإعلاميين في ديوانه أمس الأول

التنمية لجعلها منطقة سكنية أو صناعية أو سياحية. وعن استجواب وزير النفط، قال انه لا يوجد إعلان عن هذا الاستجواب، وإلى الآن هذه تعتبر ملاحظات من النواب على وزارة النفط، وهناك ملاحظات كثيرة على كل الوزارات، وأشار إلى ان المواقف تقراً وتبني على أدلة ومستندات والمجلس لديه أغلبية ساحقة في موضوع إسقاط الفوائد، أملاً ألا ترده الحكومة وإذا تم رده فسيفر مرة أخرى بأغلبية خاصة. وبخصوص عدم رد الوزراء على أسئلة النواب قال: أتذمر

الأيام المقبلة ستثبت أن المجلس الحالي ليس بظاماً على الإطلاق

المجلس الحالي لديه أغلبية ساحقة لإسقاط فوائد القروض حتى لو ردت الحكومة

لم نر مؤشرات حكومية متعارضة مع تطورات المجلس الحالي

شدد النائب سعد البوص على ان الاستقرار الأمني على رأس أولويات السلطنة، وتلبية الأولويات الاقتصادية والخدمية. وقال البوص في اللقاء المفتوح مع الصحافيين البرلمانيين بعد الترحيب بهم والشكر لحضورهم هذا اللقاء التعارفي، ان الإعلاميين والمصورين جناحان لتتبار واحد واتجاه واحد لإبراز دور النائب، سأسأله ان يديم النعم على الكويت وأن يصلح أمور العالم العربي واستقرار الدول الإسلامية. وأوضح ان مجلس الأمة في طور إعداد الاولويات المهمة للمواطنين وكذلك الحكومة، مؤكداً ان الحكومة لديها توجه لتنفيذ خطة التنمية، وقال ان اللجنة المالية بصدد إعداد تقرير لإسقاط فوائد القروض، وكذلك بقية اللجان من المتوقع ان تعلن عن أولوياتها الأسبوع المقبل. وعن إسقاط فوائد القروض ورفض الحكومة هذا المقترح، قال البوص «هذا رأي الحكومة وحدها ونحن سنقول كلمتنا في المجلس». وأكد ان الأيام المقبلة ستثبت لكم ان هذا المجلس ليس بصاماً على الإطلاق كما يقول البعض، مشيداً بالإنجازات التي أنجزها



جانب من اللقاء



البوص يتحدث في اللقاء المفتوح

يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محددى الجنسية بطاقة مدنية صالحة لمدة 5 سنوات

5 نواب لمنح «البدون» التعليم المجاني وشهادات الميلاد والوفاة

والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. ● التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقاً لنظم وقواعد القبول الخاصة بها. ● إصدار شهادات الميلاد. ● إصدار شهادات الوفاة. ● تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية. ● إصدار رخص القيادة بجميع أنواعها. ● إصدار جوازات السفر والتنقل إلى الخارج البلاد والعودة. ● الحق في التقاعد وشمولهم في نظام التأمينات الاجتماعية. ● الحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص حسب الحاجة. ● الحق في التملك بصورة فردية أو بالاشتراك مع الغير.

الشهيد وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط ان يكون الفرع مولوداً أو مقيماً بدولة الكويت، ويعتبر هذا المسمى دون سواء في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها. وذكّرت المادة الثانية الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددى الجنسية. يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى غير محدد الجنسية تبعاً للمادة السابقة بطاقات مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقماً مدنياً خاصاً به، وتعتمد في جميع وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها دون الرجوع إلى أي جهة أخرى أثناء فترة سريانها، ويحق له بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص: ● العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته

يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددى الجنسية على الآتي: يعانى غير محددى الجنسية من عدة صعوبات في حياتهم وبما أنهم يعيشون على أرض هذا الوطن الغالي وغالبيتهم ولد في الكويت وبالرغم من ذلك يحرمون من الاعتراف بهويتهم وببسط حقوقهم في مواصلة تعليمهم ووجرية التنقل ورغبة في حل هذه الأزمة التي تعاني منها الكويت منذ أمد طويل اعد هذا الاقتراح بقانون بشأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددى الجنسية فنص في مادته الأولى على ان يحدد مسمى غير محدد الجنسية أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية أو اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب



مشاري الحسيني



سعود الحريجي



محمد الجبري



حماد الدوسري

السماح للبدون بإصدار عقود الزواج والطلاق ورخص القيادة

المرحلة الدراسية إضافة إلى مراحل التعليم العالي وفقاً لنظم وقواعد القبول الخاصة بها. ● إصدار شهادات الميلاد. ● إصدار شهادات الوفاة. ● تحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق والوصية وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية. ● إصدار رخص القيادة بجميع أنواعها. ● إصدار جوازات السفر والتنقل إلى خارج البلاد

مدنياً خاصة به، وتعتمد في جميع وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة لها دون الرجوع إلى أي جهة أخرى أثناء فترة سريانها، ويحق له بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص: ● العلاج المجاني في جميع تخصصاته ومتطلباته والدواء ورعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. ● التعليم المجاني في جميع

تقدم النواب حماد الدوسري وسعود الحريجي ومشاري الحسيني بالاقتراح بقانون في شأن الحقوق الاجتماعية والمدنية لغير محددى الجنسية وجاءت مواد كالتالي: مادة 1: يحدد مسمى غير محدد الجنسية أمام خانة الجنسية لكل من المسجلين في اللجنة التنفيذية للمقيمين بصورة غير قانونية أو اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء أو مكتب الشهيد وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولوداً أو مقيماً بالكويت، ويعتبر هذا المسمى دون سواء في جميع دوائر الدولة والهيئات والجهات التابعة لها. مادة 2: يصدر لكل من يدرج اسمه تحت مسمى للمادة السابقة بطاقات مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتحمل رقماً